

أسئلة وأجوبة من الجلسات الإعلامية للجنة البرنامج والميزانية

حصة التنمية والمساعدة التقنية

1. س: تمّ تتألف المساعدة التقنية؟

ج: تتألف المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو، أو الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها، من طائفة عريضة من الخدمات التي تندرج في جميع الأهداف الاستراتيجية والتي يقدمها العديد من برامج المنظمة. وتشمل الأنشطة الإنمائية ما يلي ولكنها لا تقتصر عليه:

- الأنشطة المتعلقة بالمشورة التشريعية في مجال البراءات ونماذج المنفعة والعلامات التجارية والبيانات الجغرافية وحق المؤلف والحقوق المجاورة والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي فضلا عن الإنفاذ، وهي أنشطة تنفذها البرامج 1 و2 و3 و4 و10 و17؛
- وأنشطة التدريب وتكوين الكفاءات التي تنفذها البرامج 1 و4 و8 و9 و10 و11 و17؛
- وأنشطة تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بالملكية الفكرية والانتفاع بها، التي تنفذها البرامج 1 و3 و9 و10 و13 و14؛
- وأنشطة تعزيز البنية التحتية التقنية والمعرفية التي تنفذها البرامج 3 و9 و10 و15؛
- وأنشطة تطوير سياسات واستراتيجيات الابتكار والملكية الفكرية الوطنية التي ينفذها البرنامجان 9 و10؛
- والآليات والبرامج والشراكات التي تعزز التعاون في البلدان الأقل نمواً التي ينفذها البرنامج 9؛
- وأنشطة التحليل الاقتصادي التي ينفذها البرنامج 16.

2. س: كيف استُخرجت حصة التنمية؟ وبالاستناد إلى أي تعريف؟

ج: استُخرجت حصة التنمية بتطبيق تعريف الإنفاق على التنمية التصاعدي على جميع أنشطة المستويات العليا التي حددها المسؤولون عن البرامج كجزء من اقتراحهم لبرنامجهم وميزانيتهم. (التعريف: "لا يعد الإنفاق مؤهلاً كإنفاق على التنمية إلا عندما يكون المستفيد بلداً نامياً ولا يكون الإنفاق المعادل متاحاً للبلدان المتقدمة"). ومجموع حصة التنمية الموضحة في إطار النتائج (الصفحة 9) والجدول 9 (الصفحة 20 من النسخة العربية من وثيقة البرنامج والميزانية) هو عبارة عن مجموع الإنفاق على التنمية بحسب النتائج المحددة على مستويات الوحدات في كل برنامج.

3. س: ما الفرق بين نسبة الإنفاق على التنمية البالغة 19,2 في المائة في الفترة 2010-2011 والنسبة المقترحة للإنفاق على التنمية البالغة 21,7 في المائة في الفترة 2012-2013؟ وهل تستند هاتان النسبتان إلى تعريف واحد للإنفاق على التنمية؟

ج: إن تعريف الإنفاق على التنمية ليس جديداً ولكنه عدّل بإضافة بند التفرد "[...] ولا يكون الإنفاق المعادل متاحاً للبلدان المتقدمة". وبالتالي فإن النسبة المئوية للإنفاق على التنمية للفترة 2012-2013 هي عبارة عن تقدير فيه مزيد من التقيد بالمقارنة بالنسبة المئوية للفترة 2010-2011.

4. س: كيف ستمكن الدول الأعضاء من معرفة أي جزء من الأنشطة الإنمائية المدججة مخصص لها؟

ج: تشكل حصة التنمية الجزء المتاح من الميزانية لتنفيذ أنشطة تعود بالنفع مباشرة على جميع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وبعض البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر في جميع الأقاليم. ويوفر عدد من مؤشرات الأداء أسس المقارنة والأهداف

المنشودة بالتفصيل لكل إقليم، أي النتائج المزمع تحقيقها في كل إقليم (مثل: مؤشرات الأداء المتعلقة بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (الصفحة 100 في النسخة العربية من وثيقة البرنامج والميزانية) وتحديث مكاتب الملكية الفكرية (الصفحة 103 من النسخة العربية من وثيقة البرنامج والميزانية))

5. س: ما سبب تخفيض ميزانتي البرنامجين 9 و11 في الوقت الذي تحتاج فيه البلدان النامية إلى مزيد من الدعم من الويو؟

ج: كان أحد أهداف عملية التخطيط للفترة 2012-2013 هو إدماج التنمية في جميع الأهداف الاستراتيجية وفي جميع برامج المنظمة المعنية تمثيلاً مع التوصية 12 من جدول أعمال التنمية¹. وخير دليل على ذلك هو أن جميع الأهداف الاستراتيجية بالإضافة إلى 40 نتيجة من أصل 60 نتيجة مرتقبة تتضمن حصة للتنمية.

وقد أدرجت على وجه الخصوص في البرامج المتخصصة المعنية المسؤولة عن تقديم الخدمات، بالتعاون الوثيق مع إدارة المكاتب الإقليمية وإدارة بعض البلدان في أوروبا وآسيا وإدارة البلدان الأقل نمواً، نتيجتان مرتقبتان وهما (أ) تعزيز مؤسسات الملكية الفكرية (تحديث مكاتب الملكية الفكرية، ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار ومكاتب نقل التكنولوجيا)؛ (ب) والمشورة التشريعية.

ولا تزال إدارة المكاتب الإقليمية وإدارة بعض البلدان في أوروبا وآسيا وإدارة البلدان الأقل نمواً هي وحدات البرنامج المسؤولة في المقام الأول عن تحقيق النتيجتين المرتقبين المتعلقين باستراتيجيات الملكية الفكرية وبناء قدراتها على الصعيد الوطني وعن التخطيط لتقديم الخدمات إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر والتعاون على تقديم هذه الخدمات وفقاً للخطة القطرية.

وبالنظر إلى الإطار المالي العام، فإن انخفاض الميزانية المقترحة للبرنامج 9 تعكس مقارنة إدماج التنمية المبينة أعلاه. ومع ذلك فإن طبيعة الأنشطة والنفقات المتعلقة بها لم تتغير. وفي هذا السياق يجدر التذكير بأنه من المقترح زيادة الحصة العامة للإنفاق على التنمية بنسبة 16,9 في المائة لتبلغ 140,5 مليون فرنك سويسري، ويحظى البرنامج 9 على 35,1 مليون فرنك سويسري من هذا المبلغ (يرجى أيضاً الرجوع إلى جواب السؤال 8).

وليس من المقترح إجراء أي تخفيض في ميزانية البرنامج 11 (أكاديمية الويو) في الفترة 2012-2013 مقارنة بالفترة 2010-2011.

6. س: لماذا لم تحسب نفقات مشروعات جدول أعمال التنمية كجزء من الإنفاق على التنمية (الجدول 9)؟

ج: لقد أدرج جدول أعمال التنمية للمرة الأولى في جميع البرامج المعنية وفي الميزانيات المتعلقة بها تمثيلاً مع عملية وضع الميزانية للمشروعات التي تقترحها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأغراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، التي وافقت عليها جمعيات الويو لسنة 2010². وتوخياً إلى تيسير المقارنة بين مبالغ الإنفاق على التنمية في الفترة 2012-2013 والفترة 2010-2011، ترد الميزانية المقترحة لمشروعات جدول أعمال التنمية في عمود منفصل في الجدول 9. ويصل مجموع المبلغ المقترح للإنفاق على التنمية، بما في ذلك مشروعات جدول أعمال التنمية، 146,9 مليون فرنك سويسري. ويحتوي الجدول 8 على نبذة عن الموارد المقترح تخصيصها لمشروعات جدول أعمال التنمية.

¹ التوصية 12 من توصيات جدول أعمال التنمية: المضي في إدماج الاعتبارات الإنمائية في أنشطة الويو ومناقشاتها الموضوعية والتقنية، وفقاً لاختصاصها.
² الوثيقة A/48/5/Rev.

7. س: لماذا لا تتضمن النتائج المرتقبة في الجدول أية مبالغ لحصة التنمية؟

ج: تعود بعض النتائج المرتقبة بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو بما فيها البلدان النامية. ويتم التنفيذ الصارم لتعريف الإنفاق على التنمية (الفقرة 30 في الصفحة 19 من النسخة العربية من وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013) على أن هذه النتائج المرتقبة التي تعود بالنفع على طائفة أوسع من الأعضاء، وليس على البلدان النامية حصراً، لم تدرج بالتالي في التقدير العام للإنفاق على التنمية.

8. س: عندما يقال إن حصة التنمية زادت - فعلى أي أساس أجريت المقارنة؟

ج: زادت حصة الإنفاق على التنمية في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 من 19,4 في المائة إلى 21,7 في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقتين. ويمثل ذلك زيادة بمبلغ 20,3 مليون فرنك سويسري، أي من مبلغ 120,2 مليون فرنك سويسري في الفترة 2010-2011 إلى 140,5 مليون فرنك سويسري في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 - بزيادة تبلغ 16,9 في المائة.

واستُخرجت حصة التنمية بتطبيق تعريف الإنفاق على التنمية (الفقرة 30 في الصفحة 19 من النسخة العربية من وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013). وهذا التعريف ليس جديداً ولكنه عدل بإضافة بند التفرد "[...] ولا يكون الإنفاق المعادل متاحاً للبلدان المتقدمة". وبالتالي فإن مبلغ الإنفاق على التنمية الذي يصل إلى 140,5 مليون فرنك سويسري للفترة 2012-2013 هو عبارة عن تقدير فيه مزيد من التقييد بالمقارنة بمبلغ الفترة 2010-2011.

9. س: لماذا خُفّضت الميزانية المقترحة للأنشطة الإنمائية الداعمة لبرنامج "الدراسات الاقتصادية والإحصاءات" تخفيضاً كبيراً؟

ج: إن التخفيض في حصة التنمية المقترحة للبرنامج 16 هو تخفيض تقني وليس موضوعياً، وهو يعزى إلى السببين التاليين:

"1" أن تطبيق تعريف الإنفاق على التنمية على البرنامج 16 أسفر عن عدم اعتبار الأنشطة المتعلقة بالإحصاءات جزءاً من حصة التنمية للفترة 2012-2013 لأنها تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو وليس البلدان النامية حصراً (في الفترة 2010-2011 كانت هذه الأنشطة تعتبر أنشطة إنمائية)؛

"2" أن الأنشطة المتعلقة بالدراسات الاقتصادية التي تعود بالنفع مباشرة على البلدان النامية تنفذ كجزء من مشروع جدول أعمال التنمية المعنون "الملكية الفكرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية"، وبالتالي فإنها ترد في عمود منفصل في الجدول 9.

10. س: لماذا زادت الميزانية المقترحة للأنشطة الإنمائية الداعمة لبرنامج "خدمات النفاذ إلى المعارف" زيادة كبيرة؟

ج: تعكس الزيادة في الميزانية المقترحة للأنشطة الإنمائية الداعمة لبرنامج "خدمات النفاذ إلى المعارف" الزيادة العامة في الطلب على هذا البرنامج، وبالتالي الزيادة في الميزانية المقترحة للبرنامج 14 الذي يرمي إلى تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف المتعلقة بالملكية الفكرية والانتفاع بها. وتشمل الخدمات المقدمة في إطار هذا البرنامج إنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وخدمات البحث التكنولوجية والنفاذ إلى الأبحاث من أجل التنمية والابتكار والنفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات وإعداد التقارير عن واقع البراءات في مجالات متخصصة والتعاون الدولي في مجال البحث.

إطار النتائج

11. س: لماذا لم يفصل بين النتائج المرقبة لنظامي مدريد ولشبونة؟

ج: يعزى الدمج بين النتائج المرقبة لنظامي مدريد ولشبونة إلى حجم الموارد الصغيرة نسبياً المخصصة إلى إدارة نظام لشبونة وصعوبة الفصل بين تكاليف إدارة نظام لشبونة ودعمه عن تكاليف إدارة نظام مدريد ودعمه.

مشروعات جدول أعمال التنمية

12. س: لماذا لا ترد بعض مشروعات التنمية في الجدول الذي يفصل مشروعات جدول أعمال التنمية؟

ج: وردت ثلاثة أنواع من مشروعات جدول أعمال التنمية في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 (الجدول 8) وهي:

- "1" المشروعات التي وافقت عليها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والتي يتواصل تنفيذها في الفترة 2012-2013
- "2" والمشروعات التي تخضع لنظر اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الوقت الراهن
- "3" والمشروعات الجاري استكمالها في سنة 2011، مع تنفيذ مرحلة ثانية رهنا بتقييم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية للمرحلة الأولى وموافقتها على المرحلة الثانية

ولم ترد في الجدول 8 المشروعات التي ليس لها تداعيات على الميزانية العادية في الفترة 2012-2013، وتشمل هذه المشروعات ما يلي:

- "1" والمشروعات التي من المخطط استكمالها في سنة 2011
- "2" والمشروعات الممولة من الاحتياطي (التي سيتواصل تنفيذها بدعم من الاحتياطي للفترة 2012-2013 بحسب وثائق المشروعات المعتمدة)

13. س: ما الذي يحدث في حال عدم موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على المشروعات التي من المزمع أن تبت فيها؟

ج: في حال عدم موافقة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على مشروعات جدول أعمال التنمية الواردة في الجدول 8، فستسترد الأمانة باللجنة في استخدام هذه الأموال لمشروعات جدول أعمال التنمية التالية التي تنتظر فيها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دوراتها المقبلة التي ستعقد خلال فترة السنتين.

نموذج تقديم خدمات المساعدة التقنية

14. س: كيف ومتى ستشارك الدول الأعضاء في إعداد الخطط القطرية؟ وكيف ستعد هذه الخطط القطرية؟ وهل يعني ذلك أنه يتعين أن يكون لدى جميع الدول الأعضاء استراتيجيات وطنية في مجال الملكية الفكرية؟

ج: من شأن الخطط القطرية أن ترمي إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في مسار التخطيط، ولا سيما إعداد خطط العمل السنوية. وسيستند إعداد الخطط القطرية إلى المشاورات وإلى حوار استراتيجي يجري بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن

الاحتياجات على الصعيد القطري. والخطط القطرية التي ستضمن إطار عمل عام لتنفيذ الأنشطة الإنمائية في أي بلد في أي فترة سنتين، ستكون عبارة عن وثيقة يتفق عليها البلد المعني مع الويبو. وسيتيح التخطيط ومسار استعراضه مواطن مرونة تضمن إمكانية تناول الأولويات كلما نشأت أثناء التنفيذ.

وتشكل مقارنة التخطيط القطري انتقالا من المقاربة المدفوعة بالطلب المتبعة في الوقت الراهن إلى مقاربة مدفوعة بشكل أكبر بالاحتياجات الاستراتيجية. وسيتولى قطاع التنمية (المكاتب الإقليمية) القيادة داخل الأمانة من أجل تنسيق إعداد الخطط القطرية داخليا مع القطاعات المتخصصة وخارجيا مع الدول الأعضاء على حد سواء.

ولا يتطلب إعداد الخطط القطرية أية استراتيجية وطنية في مجال الملكية الفكرية كشرط مسبق. ومع ذلك إذا وجدت أية استراتيجية وطنية في مجال الملكية الفكرية، ستركز الخطة القطرية على تحديد العناصر الاستراتيجية التي يمكن المضي بها قدما بمساعدة من الويبو أثناء فترة التخطيط المحددة.

15. س: كيف يرصد التعاون الإنمائي في النموذج الجديد لتقديم الخدمات؟

ج: إن قطاع التنمية (المكاتب الإقليمية) هو المؤمن على الخطط القطرية داخل الأمانة. وستكون المكاتب الإقليمية مسؤولة عن تنسيق التخطيط والتنفيذ وعن رصد وتقييم أنشطة التنمية التي تنجزها جميع القطاعات وفق الخطة.

16. س: إن التحول إلى نموذج جديد للتخطيط وتقديم الخدمات يوجي بحدوث تقليص عام في ميزانية دعم التنمية. هل يمكن توضيح ذلك أكثر؟

ج: يضمن نموذج التخطيط وتقديم الخدمات إنجاز أنشطة التنمية باتساق وإحكام بفضل الانتفاع الأمثل بالخبرة التقنية التي تتمتع بها القطاعات المتخصصة مقترنة بما للمكاتب الإقليمية من "إمام" بشؤون البلدان/الأقاليم واحتياجاتها. ويفضي تنفيذ هذا النموذج إلى إعادة توزيع الموارد بين المكاتب الإقليمية والقطاعات المتخصصة باعتبار ذلك ناجما عن دمج النتيجتين المرتبعتين المتعلقةتين بالمشورة القانونية وتعزيز مؤسسات الملكية الفكرية. وإجمالا، فقد اقترح زيادة ميزانية دعم التنمية بما مجموعه 20,3 مليون فرنك سويسري، أي من 120,2 مليون فرنك سويسري في الفترة 2010-2011 إلى 140,5 مليون فرنك سويسري في إطار وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 - بزيادة بنسبة 16,9 في المائة.

17. س: ما المقصود عمليا بالتحول إلى مقاربة استراتيجية قائمة على الاحتياجات؟

ج: إن الغرض من التحول إلى مقاربة استراتيجية قائمة على الاحتياجات عبر صياغة خطط قطرية هو تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في عملية التخطيط. وتساهم الدول الأعضاء حاليا في عملية البرنامج والميزانية من خلال المشاورة ومن خلال المساهمة في الاستبيان الخاص بالبرنامج والميزانية، التي تعكس عموما بيانا بالاحتياجات والأمور المفضلة وليس عملية تخطيط وتحديد الأولويات. ومن المعتزم التطرق إلى هذه العملية وتعزيزها عبر عملية التخطيط القطري. (الرجاء الاطلاع أيضا على جواب السؤال 14)

تغييرات في البرامج

18. س: لماذا انتقلت الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى البرنامج 1؟

ج: تفوق الشركات الصغيرة والمتوسطة نسبة 90% من نشاط الشركات في العالم، لكنها لا تستخدم أنظمة الملكية الفكرية بقدر ما تستطيع استخدامها لاستخلاص قيمة من قدراتها الابتكارية. وقد أدرجت في إطار البرنامج 1 كي تلبى فعلا هذه

الحاجة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يخدم إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرنامج 1 تحسّن الفهم/القدرة عند هذه الشركات لكي تستخدم الملكية الفكرية بنجاح في دعم الابتكار والتسويق. أما استخدام استراتيجيات مبتكرة فسيساعد هذه الشركات على تعزيز قدرتها على التنافس.

الميزانية

19. س: كيف حسبت الزيادة بنسبة 4,7 في المائة؟ وكيف وزعت الزيادة بنسبة 4,7 في المائة في الميزانية؟

ج: الاقتراضات المستخدمة للبرنامج والميزانية 2012-2013:

من ناحية الإيرادات:

- تستند نسبة نمو الإيرادات البالغة 4,7 في المائة في الفترة 2012-2013 مقارنة بالفترة 2010-2011 إلى "أساس مرجعي" لأنظمة التسجيل الدولية (المرفق الرابع لوثيقة البرنامج والميزانية 2012-2013). ولطالما استخدمت هذا الأساس المرجعي في توقعات الإيرادات في البرنامج والميزانية لفترات السنتين. ويعزى نمو الإيرادات في المقام الأول إلى ارتفاع التنبؤات من ميزانية إلى الميزانية التالية بإيرادات أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي والتحكيم وغيرها من الإيرادات، في مقابل انخفاض التنبؤات من ميزانية إلى الميزانية التالية بإيرادات نظام مدريد وبالإيرادات من الفوائد. ويرد فيما يلي توضيح للاقتراضات الرئيسية:

النمو المتوقع في أنظمة التسجيل الدولي

معاهدة التعاون بشأن البراءات

زيادة في الإيرادات من رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 7,7 في المائة مقارنة بمستويات الميزانية في الفترة 2010-2011 (من ميزانية إلى الميزانية التالية) نتيجة للزيادة المتوقعة في عدد الطلبات الدولية بنسبة 10 في المائة من ميزانية إلى الميزانية التالية. وترد أدناه التغييرات في عدد الطلبات الدولية من سنة إلى السنة التالية:

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
199 600	193 500	187 200	180 800	174 500	163 700	155 397	إيداعات البراءات
3,2%	3,4%	3,5%	3,6%	6,6%	5,3%	-4,8%	النمو

وتُظهر التنبؤات للفترة من سنة 2011 إلى سنة 2015 أن إيداع الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات استعاد نموه على الأجل الطويل عقب انخفاضه في سنة 2009 من جراء الأزمة المالية. وفي سنة 2010 عاد إيداع الطلبات بناء على المعاهدة إلى مستوياته السابقة للأزمة وذلك أساساً بفضل النمو القوي في إيداع الطلبات من بلدان شرق آسيا. وشهدت الأشهر القليلة الأولى من سنة 2011 نمواً متواصلاً في إيداع الطلبات. ولم يكن لتباطؤ الاقتصاد وزلزال اليابان أي وقع ملحوظ حتى الآن على نمو الإيداع.

وتستند تنبؤات الأمانة الخاصة بإيداع الطلبات إلى نموذج اقتصادي قياسي يراعي توجهات الإيداع في الماضي والنمو المرتقب للاقتصاد العالمي؛ ويستند هذا النمو في الاقتصاد العالمي بدوره إلى تنبؤات الناتج المحلي الإجمالي التي ينشرها صندوق النقد الدولي.

نظام مدريد

تنبؤات أقل بقدر طفيف في الإيرادات من رسوم نظام مدريد من ميزانية إلى الميزانية التالية (1,5- في المائة). وبين ذلك أن تقديرات ميزانية الفترة 2010-2011 أعدت في بداية سنة 2008، قبل أن تترك الأزمة المالية أثرها الكامل في النظام. واستنادا إلى المقارنة بين سنة والسنة التالية من المتوقع أن تواصل التسجيلات والتجديدات بناء على نظام مدريد نموها في السنوات من 2011 إلى 2015، وإن كان هذا النمو بمعدل أقل بقدر طفيف.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
46 000	44 900	43 500	42 100	40 900	37 533	35 925	40 985	38 471	37 224	التسجيلات
27 000	25 000	22 000	21 300	21 900	21 949	19 234	19 472	17 478	15 205	التجديدات
73 000	69 900	65 500	63 400	62 800	59 482	55 159	60 457	55 949	52 429	التسجيلات + التجديدات
4,4%	6,7%	3,3%	1,0%	5,6%	7,8%	-8,8%	8,1%	6,7%	28,9%	% النمو مقارنة بالعام السابق

نظام لاهاي

زيادة في الإيرادات من رسوم نظام لاهاي بمبلغ 3,8 ملايين فرنك سويسري (51+ في المائة) نظرا للزيادة المتوقعة في أعداد التسجيلات والتجديدات بنسبة 45 في المائة من ميزانية إلى الميزانية التالية. وترد أدناه التغييرات في التسجيلات والتجديدات من سنة إلى السنة التالية.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
10 000	9 300	7 500	5 000	2 900	2 216	1 681	1 522	1 147	1 143	التسجيلات
2 500	2 400	2 500	2 800	2 700	2 783	2 748	3 152	4 205	3 889	التجديدات
12 500	11 700	10 000	7 800	5 600	4 999	4 429	4 674	5 352	5 032	التسجيلات والتجديدات
6,8%	17,0%	28,2%	39,3%	12,0%	12,9%	-5,2%	-12,7%	6,4%	0,2%	% النمو مقارنة بالعام السابق

وتراعي التقديرات للفترة من سنة 2011 إلى سنة 2015 الزيادة التدريجية المرتقبة في أعضاء نظام لاهاي في السنوات المقبلة، بما في ذلك بعض أكبر مصادر إيداع الطلبات لتسجيل الرسوم والنماذج في العالم والبلدان التي تشجع أنظمتها الوطنية على الأرباح المنتفعين على إيداع طلبات فيها رسم ونموذج واحد في مقابل الطلبات التي فيها عدة رسوم ونماذج.

ويعزى نمو التسجيلات من سنة 2008 إلى سنة 2010 مقارنة بالسنوات السابقة إلى انضمام الاتحاد الأوروبي (EM) إلى وثيقة جنيف اعتبارا من 1 يناير 2008، فضلا عن أنشطة الترويج المنجزة في سنة 2010.

التفقات

يتم صافي الزيادة في الميزانية بنسبة 4,7 في المائة عن زيادة موارد الموظفين بنسبة 4,2 في المائة وزيادة موارد خلاف الموظفين بنسبة 5,5 في المائة.

موارد الموظفين: تعزى زيادة موارد الموظفين بنسبة 4,2 في المائة إلى إعادة حساب تكاليف الوظائف والمناصب المؤقتة. وتعزى زيادة موارد الوظائف إلى مراعاة تسويات لجنة الخدمة المدنية الدولية وتكاليف الموظفين المشتركة والمساهمة في مخصصات استحقاقات ما بعد الخدمة، بما في ذلك التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وزيادة الدرجات السنوية وأثر إعادة التصنيف التي أجريت في فترة السنتين السابقة. فضلا عن ذلك روعيت أيضا مخصصات التعويضات على المنازعات ومخصصات التأمينات ضد الحوادث وتغييرات المساهمات في الصندوق المفضل للمعاش التقاعدي. وأدرجت كذلك مخصصات موظفي المؤتمرات المؤقتين. وخصص مبلغ إضافي كذلك لتثبيت الموظفين وإعادة تصنيف وظائفهم.

تفاصيل زيادة موارد خلاف الموظفين: يجري الرجوع إلى الفقرة 28 من وثيقة البرنامج والميزانية للحصول على توضيحات مفصلة.

20. س: ماذا يحدث إذا لم تحقق نسبة الزيادة في الإيرادات البالغة 4,7 في المائة؟

ج: لدى المنظمة عدة آليات تستطيع من خلالها أن تسوي مستويات نفقاتها إذا لم تحقق إيرادات الميزانية.

- معادلات المرونة هي الآلية التي تتيح تغيير مستويات الموارد المالية المخصصة لنظم حماية الملكية الفكرية العالمية (معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي) لتعكس تقلبات الحجم الإجمالي لأنشطة التسجيل غير المحسوبة في الميزانية. ويرجى الرجوع إلى الملحق جيم في وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة 2012-2013 للحصول على مزيد من التفاصيل.
- ويمكن للمنظمة أن تسوي المبلغ الأقصى للاعتمادات التي تتوخى الحذر في إتاحتها للتخصيص مع مراعاة المستويات المرجحة للإيرادات من الرسوم وغير ذلك من العوامل (وفقاً للقاعدة 2.105 من لائحة النظام المالي).
- ووفقاً للهادة 5.5 من نظام الويبو المالي، يمكن للمدير العام أن يجري تحويلات بين البرامج في حدود معينة عندما تكون هذه التحويلات ضرورية لضمان سير الخدمات على نحو مناسب.
- ويمكن للمدير العام كذلك أن يقدم ميزانية معدلة لتنظر فيها الدول الأعضاء.

21. س: ما القصد من الزيادات القانونية المتعلقة بالموظفين ولماذا يتعين الوقوف عليها؟ وهل الويبو ملزمة باتباع توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية؟

ج: الزيادات القانونية المتعلقة بالموظفين هي جميع الزيادات المطبقة على سلم المرتبات والمستحقات والعلاوات التي حددتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسات والقرارات الأخيرة المتعلقة بالمرتبات بناء على توصية من اللجنة لتطبيقها في منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. وبما أن الويبو تشارك في نظام الأمم المتحدة بشأن المرتبات والعلاوات، فإن الأمانة ملزمة بتطبيق الزيادات المقترحة والتعديلات المدخلة على جداول المرتبات.

22. س: كيف تتناول وثيقة البرنامج والميزانية انخفاض القيمة والتضخم؟

ج:

- إن انخفاض القيمة ليس عاملاً من العوامل الواردة في أسس المحاسبة في إطار الميزانية (أي أن ميزانية النفقات للفترة 2012-2013 لا تتضمن انخفاض القيمة). وفي إطار مبادئ الميزانية (أي أساس الاستحقاق المعدل)، تبرز جميع المعاملات السعر الكامل لشراء السلع وتقديم الخدمات. ويحسب انخفاض القيمة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بوصفه جزءاً من إعداد التقرير المالي.
- التضخم – تأخذ تكاليف الموظفين بعين الاعتبار آخر جداول المرتبات والعلاوات والمعاشات التقاعدية التي تنشرها اللجنة. وعلاوة على ذلك، تحسب الزيادات المتعلقة بالدرجات والزيادات المتوقعة في تكاليف الموظفين المشتركة. وأما أسعار الصرف ونسب تسويات المقر فهي الأرقام التي تنشرها اللجنة. وتبرز تكاليف خلاف الموظفين عناصر متنوعة من الزيادات المعلومة أو المقدرة والمتوقعة خلال فترة السنتين التالية بما فيها زيادة معدل التعاقد والتضخم وغير ذلك.

23. س: أليس من المجازفة تقليص مخصصات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؟

ج:

- تغطي مخصصات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (الأجل الطويل) المسؤولية المحتملة في المستقبل عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة لفائدة الموظفين المتقاعدين. وتولت المنظمة لعدة سنوات إلى حد الآن ادخار مخصصات من ميزانيتها تبعاً لتوفر الموارد المالية.

- واستخدم تقليص مخصصات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من 6 في المائة إلى 2 في المائة كإجراء لمعالجة المخاطر المحتملة البارزة حالياً في الاقتصاد العالمي بما يمكن من توخي الحذر بشأن المستويات الأساسية للإيرادات المتوقعة للفترة 2012-2013. ومن المقترح أولاً وقبل كل شيء استخدام الزيادة المتوقعة في مستويات الإيرادات في المستقبل، لزيادة هذه المخصصات في الوقت المناسب.
- ومن الملاحظ أن نهجاً مماثلاً اتبع في فترتي سنتين سابقتين أي 2004-2005 و2006-2007 حيث اقترح زيادة مخصصات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في سياق اعتماد البيانات المالية لفترتي السنتين بالقدر الذي يسمح به الفائض المسجل خلال الفترتين المعنيتين.

24. س: لماذا يتعين رفع النفقات لتصل إلى مستوى الإيرادات؟

ج: لم تسع الويبو إلى مطابقة ارتفاع النفقات بزيادة الإيرادات وبدلاً من ذلك فقد كبحت النفقات في سياق الإعداد لاقتراح البرنامج والميزانية القائم على النتائج وعرضه، في الوقت الذي عاجلت فيه الضغوطات القوية المتزايدة على النفقات الواردة أدناه.

أنظمة التسجيل الدولي

- نمو احتياجات أنظمة التسجيل الدولي التي يتعين تلبيتها (اللغات الآسيوية على سبيل المثال)
- وتعزيز أنظمة التسجيل الدولي لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية والارتفاع
- وتحسين تأدية الخدمات (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

أولويات أخرى

- تقدم في مجالات وضع القواعد والمعايير المتعلقة بالملكية الفكرية
- البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية
- تلبية الطلبات المتزايدة في مجال التنمية
- استثمارات استراتيجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- زيادة تكاليف خدمات الدعم (المباني والأمن بالأساس)

25. س: وافقت الأمم المتحدة على خفض الفعالية بنسبة 3 في المائة، فهل ستطبق الويبو الإجراء ذاته؟

ج: تحصل الويبو على أكثر من 90 في المائة من إيراداتها من الخدمات القائمة على الرسوم. ومن غير المعتزم تطبيق أية زيادة فيما يتعلق بالاشتراكات (أي نمو اسمي صفري). وقد عرضت الويبو على الدول الأعضاء فيها وهيئاتها الرئاسية اقتراح برنامج وميزانية قائم على النتائج لتتنظر فيه وتعتمده وفقاً للموارد المتوقعة للفترة 2012-2013. ويرجى أيضاً الاطلاع على جواب السؤال 24 للحصول على مزيد من التفاصيل.

26. س: لماذا يسجل الجدول 1 إيرادات صفرية محصلة من نظام لشبونة؟

ج: تبلغ الإيرادات المحصلة من نظام لشبونة حسب الميزانية عشرة آلاف فرنك سويسري. وبما أن أرقام الجدول 1 ترد بملايين الفرنكات السويسرية، فإن الإيرادات المحصلة من نظام لشبونة تبلغ 0,01 مليون فرنك سويسري.

27. س: ما المقصود بتوزيع الموارد على المكاتب الإقليمية؟

ج: التفاصيل قيد الإعداد وستتاح خلال اجتماع لجنة البرنامج والميزانية.

28. س: ما مبرر الزيادة الكبيرة في الميزانية المخصصة لبرنامج التحديات العالمية؟

ج: يتعلق مبلغ 400 ألف فرنك سويسري من جملة زيادة إجمالية بلغت 1,2 مليون فرنك سويسري، بالزيادة في تكاليف الموظفين المتصلة أساساً بإعادة حساب التكلفة. وأما مبلغ 800 ألف فرنك سويسري المتبقي فهو موزع كالتالي:

- 350 ألف فرنك سويسري لمشروع الملكية الفكرية وسياسة المنافسة الذي لم تخصص له أية اعتمادات منفصلة في ميزانية الفترة 2010-2011.
- وترتبط الزيادة الأخرى بالأساس بمنصات التكنولوجيا وزيادة المشاركة في مسارات تتناول القضايا السياسية العالمية مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والصحة العالمية (أي زيادة مشاركة الويبو في الندوات والاجتماعات المتعلقة بالقضايا المذكورة أعلاه).

مسائل أخرى

29. س: نتحدثون عن عدم وجود وظائف جديدة فكيف تعزمون إذا التعامل مع المقترضات اللغوية الجديدة المستمدة من السياسة العامة الجديدة بشأن اللغات؟

ج: تمثل الموارد المتاحة للخدمات اللغوية للفترة 2012-2013 زيادة بنسبة 12% مقارنة بمستوياتها المخصصة للفترة 2010-2011. ومن شأن الموارد المتاحة للفترة 2012-2013 السماح بالشروع في تنفيذ مرحلي لسياسة التغطية اللغوية بست لغات. ومن المعتمز أيضاً إتاحة موارد إضافية لهذا البرنامج من خلال إعادة توزيع الموظفين داخلياً. وفي إطار نموذج العمل الجديد، تقترح الأمانة أيضاً زيادة في حجم أعمال الترجمة الخارجية من 30% إلى حوالي 45% للفترة 2012-2013.

30. س: كيف سينفذ تثبيت الوظائف الستين في الفترة 2012-2013 وما هي سبل معالجة متطلبات التثبيت؟

ج:

- وفقاً للاستراتيجية التي أيدتها الدول الأعضاء، ستستخدم الويبو 156 وظيفة أقرت من حيث المبدأ في إطار الميزانية العادية، على فترة خمس سنوات تبدأ من 1 يناير 2012. ومثلما ذكر في الاستراتيجية، فإن استحداث هذه الوظائف مرهون بمدى توفر الأموال وبموافقة الدول الأعضاء في إطار اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية. وفي إطار اقتراح البرنامج والميزانية، خصص مبلغ 2 مليون فرنك سويسري للفترة 2012-2013 لتثبيت 60 موظفاً خلال فترة السنتين المقبلة. ويجب أن يتم التثبيت المقترح دون أي أثر على العدد الإجمالي للموظفين بحيث لا يعوّض الموظفون المؤقتون المثبتون الذين عملوا لفترة طويلة.
- وسينفذ ما بقي من عملية تثبيت الوظائف على مدة 3 سنوات بعد الفترة 2012-2013 وستستحدث وظائف جديدة في فترة السنتين المقبلة شريطة توفر الأموال المتأتية من الميزانية لهذا الغرض. وسيرفع اقتراح بعدد تلك الوظائف التي ستستخدم لتثبيت الموظفين المؤقتين الذين عملوا لفترة طويلة وحجم التمويل ضمن الاقتراحات بشأن الميزانية المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية في فترة السنتين المقبلة.

31. س: ما هي مكاسب الفعالية المحققة بفضل الأتمتة؟

ج: يرجى الاطلاع على المرفق السادس من وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 المعنون "مؤشرات عمليات معاهدة التعاون بشأن البراءات".

32. س: لماذا لم تعد تفاصيل ميزانية عقود الخبراء الاستشاريين ترد في الجدول 7؟

ج: يدرج الخبراء الاستشاريون للويبو والموظفون بعقود قصيرة الأجل (عقود العمل الخاصة) في فئة "المؤقتون في الفئة المهنية". وقد أدخل هذا التغيير تمهيدا لمسيرة أنواع العقود المعدلة التي يتوقع العمل بها في إطار العملية الجارية لإدخال إصلاحات على العقود. وأدرجت فئة "المؤقتون في الفئة المهنية" وفئة "المؤقتون في الخدمات العامة" في بند نفقات الموظفين وتغطي فئة المؤقتون في الفئة المهنية" الجديدة أنواع العقود الحالية للموظفين العاملين بموجب عقود العمل الخاصة والخبراء الاستشاريين في الويبو.

[نهاية الوثيقة]